



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دراسة قياسية لتأثير الحوكمة على الأداء في البنوك الجزائرية

An econometric study of the impact of corporate governance on performance in Algerian banks

حمزة بورابة ،¹ * Hemza Bouraba ، hemza1688@gmail.com

صابر سبيعي ،² Saber Sebai ، Saber.sebai@gmail.com

¹ طالب دكتوراه، FSEGT، جامعة المنار (تونس)

² استاذ التعليم العالي، FSEGT، المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات جامعة منوبة (تونس)

تاريخ الإرسال: 2023/10/02		تاريخ القبول: 2024/01/15		تاريخ النشر: 2024/01/18	
ملخص		الكلمات المفتاحية			
تبحث هذه الدراسة في تأثير الحوكمة على الأداء في البنوك الجزائرية من 2010 إلى 2019 وقد قمنا باستخدام نماذج بيانات اللوحة (panel data) لفحص العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وثلاثة متغيرات تعتمد على الأداء: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي الناتج المصرفي، تشير النتائج إلى أن معدل الزيادة في عدد الموظفين له تأثير إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومع ذلك فإن نسبة أكبر مساهم وسعر الفائدة الحقيقي لهما تأثير سلبي على هذه المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك، للاندواجية تأثير إيجابي على صافي الناتج المصرفي، في حين أن فترة إدارة المدير لها تأثير سلبي على كل من العائد على حقوق الملكية وصافي الدخل المصرفي، وقد تم التوصل إلى ان الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على العائد على الأصول.		كلمة مفتاحية الأداء المالي، إزدواجية المدير، حجم المدير، الإدارة، أقدمية العام، حجم البنك.			

تصنيف JEL: G02 ;G34

Abstract	Keywords
This study investigates the impact of governance on performance in Algerian banks from 2010 to 2019. Panel data models were used to examine the relationship between governance indicators and three performance-dependent variables: return on assets, return on equity, and net banking output. The results suggest that the rate of increase in the number of employees has a positive effect on return on assets and return on equity. However, the ratio of the largest shareholder and the real interest rate have a negative impact on these variables. Additionally, duality has a positive effect on net banking output, while the management period of the manager has a negative impact on both return on equity and net banking income. GDP was found to have a positive effect on return on asset	Financial performance, duplicity of managers, size of the board of directors, seniority of the general manager, size of the bank.

JEL Classification Codes : G02 ;G34

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: hemza1688@gmail.com

1. مقدمة:

تلعب الحوكمة دورًا حاسمًا في أداء البنوك، حيث تؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار وتنفيذ الاستراتيجيات، تضمن الحوكمة الفعالة إدارة البنك بطريقة سليمة وحكيمة، وتحديد المخاطر ومراقبتها وإدارتها بشكل صحيح، من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي سوء الإدارة إلى مجموعة من المشاكل، مثل زيادة المخاطرة، وتضارب المصالح، وعدم الكفاءة التشغيلية... الخ، حيث أن مختلف الدراسات تناولت العلاقة بين الحوكمة والأداء في البنوك، وسلطت الضوء على أهمية تكوين مجلس الإدارة والمساءلة في تحقيق نتائج إيجابية (Mukherjee et al. 2021) (Menzies et al. 2020)، علاوة على ذلك تم تطوير الأطر والمعايير التنظيمية، مثل اتفاقيات بازل ومبادئ حوكمة الشركات للبنوك، لضمان أن البنوك تعمل بطريقة آمنة وسليمة وأن ممارسات الحوكمة فعالة (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2015؛ مجلس الاستقرار المالي، 2015)

الإطار النظري والدراسات السابقة:1/ العرض الأدبي:

تعد الحوكمة مكونًا مهمًا في الصناعة المالية، حيث يُعتقد أن لها تأثيرًا قويًا على أداء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويدعم هذا الاعتقاد عدد من الدراسات التي أجريت على مر السنين، بما في ذلك تلك التي ركزت على الصناعة المصرفية في إندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية.

دراسة أجراها Eduardus Tandelilin وآخرون، في عام 2007، استكشفت العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأداء البنوك في إندونيسيا، حيث فحصت الدراسة تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء، ووجدت أن البنوك الأجنبية تفوقت في أدائها على البنوك المحلية المملوكة للدولة والبنوك المحلية الخاصة، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن البنوك الأجنبية لديها علاقة إيجابية بين الحوكمة وإدارة المخاطر، وأن إدارة المخاطر كانت مرتبطة بشكل كبير بأداء البنك كما تشير هذه النتائج إلى أن هيكل الملكية هو أحد المحددات الرئيسية لحوكمة البنوك وأن حوكمة الشركات وإدارة المخاطر عنصران حاسمان في أداء البنك.

كما ركزت دراسة أخرى أجراها Adel Al-Hussain في عام 2009 على الصناعة المصرفية في المملكة العربية السعودية وحللت العلاقة بين كفاءة هيكل الحوكمة وأداء البنك ووجدت الدراسة علاقة قوية بين كفاءة هيكل الحوكمة وأداء البنك عند استخدام العائد على الأصول كمعيار للأداء، ومع ذلك عند استخدام العائد على حقوق الملكية كمقياس للأداء كانت العلاقة أضعف، ووجدت الدراسة أن طبيعة الملكية العامة والخاصة لم تؤثر على أداء البنك، مما يبرز أهمية هيكل الحوكمة في تحديد أداء البنك.

وحللت دراسة "Jamel Eddine Mkadmi et Khamoussi Halioui" لعام 2013 آثار مجلس الإدارة كآلية حوكمة داخلية على الأداء المالي لـ 17 بنكًا تجاريًا ماليًا ووجدت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة أثر سلبًا على العائد

على حقوق المساهمين، بينما لم يكن لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة والدور المزدوج للمدير العام ورئيس مجلس الإدارة أي تأثير على الأداء المالي، حيث تشير هذه النتائج إلى أن حجم مجلس الإدارة عنصر حاسم في الحوكمة ويمكن أن يؤثر بشكل كبير على أداء البنك.

وقد ركزت دراسة Najeeb Haider وآخرون لعام 2015 على القطاع المصرفي الإسلامي وحللت تأثير ممارسات حوكمة الشركات على الأداء المالي المتسق، ووجدت الدراسة علاقة إيجابية قوية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي المتسق في البلدان النامية مثل باكستان، وركزت الدراسة على ثلاثة مقاييس للحوكمة، بما في ذلك حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة التدقيق والمراجعة، والأداء المالي للشركة، حيث تشير هذه النتائج إلى أن ممارسات الحوكمة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

أخيراً، حللت دراسة Mohamed Saleh Darweesh لعام 2015 العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي والقيمة السوقية في 116 شركة في المملكة العربية السعودية، ووجدت الدراسة علاقة بين حجم مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، والأعضاء التنفيذيين، والأداء المالي للشركات، حيث تشير هذه النتائج إلى أن آليات حوكمة الشركات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي والقيمة السوقية.

بشكل عام، تشير هذه الدراسات إلى أن الحوكمة عنصر حاسم في أداء البنك وأن هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة وآليات حوكمة الشركات الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي، كما أن هذه النتائج لها آثار مهمة على صانعي السياسات والمنظمين الذين يسعون إلى تعزيز ممارسات حوكمة الشركات السليمة في الصناعة المالية، من خلال تعزيز ممارسات حوكمة الشركات القوية، ويمكن لواضعي السياسات والمنظمين تحسين أداء واستقرار البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما يعود بالنفع في النهاية على الاقتصاد الوطني والدولي.

2/متغيرات الدراسة:

سننظر فيما يلي إلى تحديد المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة التطبيقية، مع القيام بتحديد الفرضيات التي سوف يتم اختبارها في هذا الفصل، مع توضيح الخطوات التي يتم بها إجراء الدراسة.

1.2/ المتغيرات التابعة التي تمثل الأداء المالي للبنوك

من المحتمل أن تكون المؤشرات الثلاثة التي نناقشها في هذا القسم هي الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً من جميع النسب المالية (Ross، 2010)، ويعبر عن مدى بلوغ الأهداف المالية للبنوك وذلك بواسطة مؤشرات الربحية وهي على النحو التالي:

1.1.2/ العائد على الأصول ROA :

يتم معرفة أداء البنك بالنسبة لما يستثمره من خلال مؤشر العائد على الأصول والذي يسمى أحياناً العائد على الاستثمار (ROI)، بحيث يقيس الفعالية الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح باستخدام أصولها المتاحة وكلما ارتفع عائد

الشركة على إجمالي الأصول كان ذلك أفضل (Chen وآخرون، 2018) (Iannotta وآخرون، 2077) (Phan و آخرون، 2020)، ومعنى ذلك أن البنك أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح أو هو أكثر إنتاجية للأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما، وعليه ويمكن حساب العائد على الأصول للبنك i خلال الفترة t بالعلاقة التالية:

$$ROA_{it} = \frac{\text{صافي الدخل } Resultat_{net_{it}}}{\text{إجمالي الأصول } Total_{actif_{it}}}$$

2.1.2. / العائد على حقوق الملكية. ROE :

المؤشر الذي يهتم مالكو المصرف (حملة الأسهم) وهو عائد ما يكسبه المصرف من استثماراتهم في الأوراق المالية، ويتم توفير هذا المؤشر من خلال المقياس الأساسي الآخر لربحية المصرف وهو نسبة صافي الربح بعد الضرائب (النتيجة الصافية) إلى (العائد على حقوق الملكية) (ROE) (Greenlaw، 2013) من المحتمل أن يكون العائد على حقوق المساهمين (ROE) هو أهم مؤشر للربحية ونمو المصرف وهو معدل العائد لكل منهم من الأسهم المستثمرة في المصرف (Richelme، 2016) (Cecchetti & Schoenholtz، 2015).

$$\text{العائد على الحقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الدخل } Resultat_{net_{it}}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3.1.2 / مؤشر الناتج الصافي البنكي PNB:

تناولت العديد من الدراسات صافي الناتج المصرفي كمؤشر لأداء البنوك، كالدراسة التي أجراها (Anam and Rahman، 2017) والتي قام فيها بدراسة تأثير صافي هامش الفائدة ونسبة مصاريف التشغيل، ومخصصات خسارة القروض على صافي الناتج المصرفي في البنوك الباكستانية، كما تكلمت أيضا دراسة أخرى أجراها (Akhtar and Ali، 2018) عن العلاقة بين صافي الناتج المصرفي والعوامل المالية وغير المالية المختلفة في القطاع المصرفي في باكستان، بالإضافة إلى ذلك قامت دراسة أجراها (Isik and Hassan، 2020) بالتحقيق في تأثير العوامل الخاصة بالبنك والاقتصاد الكلي على صافي الناتج المصرفي للبنوك التركية، وعليه فإن هذه الدراسات توفر رؤى قيمة حول العوامل التي تؤثر على صافي الناتج المصرفي ويمكن أن تساعد مديري البنوك في وضع السياسات اللازمة من أجل اتخاذ قرارات صحيحة لتحسين أداء البنوك، وعليه فإن مجمل الدراسات قامت بحساب معدل الناتج الصافي البنكي على النحو التالي:

صافي الناتج المصرفي = (الدخل التشغيلي + الفوائد والعمولات المستلمة) - مصاريف التشغيل + الفوائد والعمولات المستحقة.

2.2 / المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة)

تنقسم المتغيرات المستقلة المستعملة في الدراسة إلى متغيرات داخلية تمثل الحوكمة ومتغيرات خارجية تعبر عن

الإقتصاد الوطني وهي كما يلي:

1.2.2 / متغيرات داخلية

- تغير المدير العام:

هذا المتغير من شأنه أن يخلق تأثير على الأداء لأن تغيير المدير يمكن أن يغير في سياسة البنك الذي بدوره يمكن أن يؤثر على أداء البنك، ولقد عبرنا عن تغيير المدير بالقيمة 1، وفي حال عدم تغيير المدير يأخذ القيمة 0، ولقد أكدت مجمل الدراسات السابقة على أن مؤشر تغيير المدير العام له تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية، فمثلا دراسة (Tola and Ayhan، 2017) قامت بدراسة القطاع المصرفي التركي وتوصلت إلى أن لتغيير المدير العام تأثير سلبي على الأداء في البنوك، ونفس النتيجة توصل إليها (Georgopoulos and Maroglou، 2018) في دراسته للبنوك اليونانية، وعليه فإن الاستقرار في القيادة قد يكون مؤشرا مهماً للبنوك لتحقيق أداء أفضل، بالإضافة إلى فإن هناك بعض الدراسات السابقة التي لم تجد تأثيراً كبيراً لتغيير المدير العام على أداء البنك، ولم يكن لمؤشر تغيير المدير العام تأثير ذي دلالة إحصائية على ربحية البنوك في بعض القطاعات المصرفية كدراسة أجراها (Kuzucu Ozkan and، 2016) على البنوك التركية، وعليه يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي:

H1: تغيير المدير العام يؤثر سلباً على الأداء المالي في البنوك الجزائرية.

- عدد أعضاء مجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة إدارة البنك ورسم سياسته، ويعتبر حجم مجلس الإدارة الممثل بعدد أعضائه عامل مهم لتحسين سير إدارة البنك، فالقانون التجاري الجزائري حسب المادة 610 منه يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركات ما بين 03 أعضاء على الأقل ولا يتعدى 12 عضواً على الأكثر، وحسب المادة 611 حدد مدة العضوية لا تتجاوز ستة سنوات ويجوز إعادة انتخابه، وعلى الرغم من إجراء العديد من الدراسات لإظهار تأثير حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرفية، إلا أن الأدلة لا تزال غير حاسمة في وجهة نظر واحدة، مدعومة بنظرية الاعتماد على الموارد، يقترح (Booth، 2002) أن وجود عدد كبير من المديرين يزيد من عمق واتساع الخبرة في غرفة مجلس الإدارة، مما يساعد على زيادة قدرة المجلس على اتخاذ القرار وتوسيع مجموعة الموارد المتاحة للمؤسسة، كما يوافقه في هذا كل من (Dalton وآخرون، 1999) و (Adams، 2012) الذين يبينون في دراستهم علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وأداء البنوك التجارية الأمريكية وشركات البنوك القابضة على التوالي بصورة مماثلة، في المقابل تشير وجهة نظر الوكالة إلى أن وجود المزيد من أعضاء مجلس الإدارة يزيد من مخاوف الوكالة (Tanna وآخرون، 2011) و (Galal، 2017)، وبالتالي يقلل من فعالية مجلس الإدارة في مراقبة السلوك الإداري، ويرجع هذا في المقام الأول إلى عدم الكفاءة في الاتصال ونقص التنسيق فيما يتعلق بأنشطة صنع القرار (Jensen، 1993)، بالإضافة إلى ذلك فإن مشاكل حرية الوكالات، وقلة التماسك في مجالس الإدارة الأكبر يزيد من تفاقم مخاوف الوكالة من خلال إعطاء سيطرة مفرطة للمديرين التنفيذيين (Lipton and Lorsch، 1992) و (Shepperd، 1993)، حيث أن هذا الرأي تم دعمه من خلال العديد من الدراسات التجريبية، والتي توصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وأداء البنك لكل من الدول المتقدمة والنامية، فمنهم على سبيل المثال دراسة (Mnasri، 2015) للبنوك التونسية ودراسة (Manini and Abdillahi، 2015) لبنوك كينيا، ودراسة (Shungu وآخرون، 2014) لبنوك زيمبابوي، كما أن هناك دراسة لبنوك الاستثمار الأمريكية متعلقة بـ (Mamatzakakis and Bermpei، 2015) ودراسة طبقت على البنوك الأوروبية لـ

(Stan'ci وآخرون، 2014) و(Agoraki وآخرون 2010)، بناءً على كل الدراسات التي سبق ذكرها والنتائج التي توصلت إليها، تم صياغة الفرضية على النحو التالي:

H2: حجم مجلس الإدارة يؤثر إيجابيا على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- الازدواجية:

تُعرف الازدواجية بأنها تعيين نفس الشخص خلال نفس الفترة في كل من مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة والذي يعبر عليه بالقيمة 1، وفي حال لم يكن المدير العام هو نفسه رئيس مجلس الإدارة يعبر عليه بالقيمة 0 (Jensen، 1993)، هذا المتغير له تأثير سلبي على قيمة سوق الشركات حسب دراسة (Mejdoub وآخرون، 2008)، والتي ركزت على العلاقة بين احتمال الضائقة المالية ومتغيرات حوكمة البنوك، وتم التوصل إلى أن هذا المتغير هو الوحيد الذي له تأثيرات كبيرة، وهي الحد من احتمالية الضائقة المالية، كما يكمن التفسير في الحقيقة أن المدير الذي يعتبر أيضاً رئيس مجلس الإدارة يريد دائماً حماية منصبه بالقوة واتخاذ قرارات تنطوي على التقليل من حدة المخاطر (Fogelberg and Griffith، 2000)، حيث توصل إلى أن للازدواجية تأثير سلبي على كفاءة وأرباح البنوك الصينية (Sarkar، 2018)، وعليه يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي:

H3: ازدواجية المنصب يؤثر سلباً على الأداء المالي في البنوك الجزائرية.

- أقدمية المدير العام:

مؤشر أقدمية المدير العام في المنصب يعتبر مهماً في تفعيل آليات الحوكمة، ويعبر عن عدد السنوات التي ترأس فيها البنك محل الدراسة كمدير عام، وعادة ما تكون أقدمية المدير لها تأثير إيجابي على الأداء المالي للبنوك (Minton وآخرون، 2014)، بحيث تعد أقدمية المدير أيضاً جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركات على النحو المنصوص عليه في الأدبيات (Sun and Liu، 2014)، فقد اكتشف أن الأقدمية بين المدراء المستقلين للبنوك الأمريكية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بأداء البنوك في كل من الميزانية العمومية والتدابير القائمة على السوق، وعليه يتم صياغة الفرضية التالية:

H4: أقدمية المدير العام في منصبه تؤثر إيجابيا على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- نسبة زيادة عدد العمال Effect:

يمثل هذا المتغير نسبة الزيادة السنوية لعدد العمال في كل بنك، حيث يفترض أن زيادة نسبة العمال للبنك قد تؤدي إلى زيادة في أداء البنك في حالة استخدام سياسة توظيف مثلى وقد تؤدي إلى نقص في أداء البنك في حالة العكس وعليه نطرح الفرضية التالية:

H5: زيادة في نسبة عدد عمال البنك يؤثر إيجابيا على الأداء المالي في البنوك الجزائرية.

- نسبة أكبر مساهم في رأس مال البنك:

يعبر هذا المتغير على أكبر نسبة مساهمة في البنك، وهذا يفيد في تحديد الأطراف التي لها سلطة القرار في البنك ففي الغالب المتحكمون في البنك يكون لهم حصة الملكية الأكبر، لهذا يعتبر تأثير صاحب أكبر نسبة مساهمة في رأس المال على الأداء المالي للبنك معقد من الناحية النظرية وغامض من الناحية العملية، ففي الواقع توصلت العديد من الدراسات كدراسة (crespi وآخرون، 2004) ودراسة (Spong وآخرون، 1996) إلى وجود تأثير لصاحب أكبر نسبة في رأس المال على الأداء البنكي، في حين أنه توصلت دراسات أخرى مثل (Demestz and Villalonga، 2001) إلى عدم وجود علاقة بين صاحب أكبر نسبة مساهمة في رأس المال والأداء البنكي، لهذا قد تتدرج الفرضية على النحو التالي:

H6: نسبة المالك الرئيسي لها تأثير سلبي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- نسبة زيادة عدد الوكالات في البنك:

وهو عبارة علي نسبة الزيادة السنوية في عدد الوكالات، وكذا توسع رقعته، فزيادة عدد وكالات البنك تدخل في إستراتيجيات البنك التي يصادق عليها مجلس الإدارة والتي قد تؤدي إلى ارتفاع هامش الأرباح وبالتالي تحسين الأداء في البنك، لهذا يمكن صياغة الفرضية كما يلي:

H7: زيادة نسبة عدد الوكالات البنكية يؤثر إيجابيا على الأداء المالي البنوك الجزائرية.

- حجم البنك:

يتم الحصول على هذا المتغير من خلال إدخال اللوغاريتم على مجموع الأصول، كما يعبر أيضا هذا المتغير على حجم الإستثمار في البنك مما يؤكد أن هذا المتغير له تأثير على أداء البنك، ولقد أفاد باحثون مختلفون بوجود علاقة غامضة بين حجم البنك وأداء البنك منهم (Tomar and Bino، 2007) و (Babatunde and Olaniran، 2009) و (Adusei، 2011) و (Ranti، 2011) و (Al-Manaseer وآخرون، 2012) و (Ben Selma Mokni and Rachdi، 2014) حيث توصلوا إلى أن البنوك ذات الحجم الأكبر لديها أداء جيد، وذلك لأن البنوك الكبيرة لديها فرصة أفضل لجمع الأموال والاستراتيجيات الأكثر تنوعًا، بالإضافة إلى ذلك لديها مجموعة واسعة من الخبرات الإدارية، وعلى ضوء هذا يمكن طرح الفرضية كما يلي:

H8: حجم البنك يؤثر إيجابيا علي الأداء البنوك الجزائرية.

2.2.2/ المتغيرات الخارجية

- معدل الفائدة الحقيقي TIR:

قام فيشر عام 1930 بحساب سعر الفائدة الحقيقي من خلال طرح التضخم من معدل الفائدة الإسمي وقد تم دراسة مؤشر سعر الفائدة الحقيقي في عدة أوجه من الدراسات الإقتصادية، لكن في دراستنا هذه نريد تحديد العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي والأداء في البنوك، وبالنظر إلى الدراسات السابقة تم التوصل إلى أن العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وأداء البنوك تاريخياً معقدة ومتعددة الأوجه، فمثلاً دراسة (Samuelson، 1945) لتأثير معدل الفائدة على البنوك فقد توصل فيها إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين أسعار الفائدة وأداء البنوك بحيث تزداد أرباح البنوك مع ارتفاع أسعار الفائدة، وقال (Clair، 2004) أنه على الرغم من أن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة قد تؤدي إلى زيادة دخل البنوك، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى هشاشة البنوك وعدم استقرارها، فحسب (Mendes and Abreu، 2003) فإن أسعار الفائدة الحقيقية تستحوذ على التكاليف العامة للأموال التي تتحملها البنوك وبالتالي تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى ارتفاع القروض المتعثرة وبالتالي ضعف أداء البنك، ففي الختام، يمكن لأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة أن تؤدي إلى زيادة ربحية البنوك، وفي نفس الوقت يمكنها أيضاً أن تقلل من الطلب على القروض وتؤثر سلباً على النمو الكلي (Wasiuzzaman and Tarmizi، 2010)، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية إلى تحفيز الاقتراض، وفي نفس الوقت يمكنه أن يقلل أيضاً من الربحية بسبب تضيق هوامش صافي الفائدة، وعليه يمكننا أن نطرح الفرضية على النحو التالي:

H9: معدل الفائدة الحقيقي يمكن أن يؤثر سلباً على أداء البنوك

- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDPG:

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأداء البنك معقدة ومتعددة الأوجه، حيث توجد طرق مختلفة يمكن أن يؤثر بها نمو الناتج المحلي الإجمالي على أداء البنوك، بشكل عام عندما ينمو الاقتصاد، تميل البنوك إلى الأداء بشكل أفضل، حيث يكون هناك طلب أكبر على القروض والخدمات المالية، فيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن يؤثر بها نمو الناتج المحلي الإجمالي على أداء البنك (Claessens وآخرون 2001):

زيادة الطلب على القروض: مع توسع الاقتصاد، تميل الشركات والأفراد إلى الحاجة إلى مزيد من الائتمان لتمويل أنشطتهم، مثل شراء معدات جديدة أو توسيع العمليات أو شراء المنازل، كما يمكن أن يكون هذا الطلب المتزايد على القروض مفيداً للبنوك، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة دخل الفوائد وزيادة الربحية.

انخفاض معدلات التخلف عن سداد القروض: عندما ينمو الاقتصاد، يميل الناس إلى الحصول على وظائف ودخل أكثر استقراراً، مما قد يقلل من احتمالية التخلف عن سداد القروض، قد تكون هذه أخباراً جيدة للبنوك، حيث يمكن أن تساعد في الحد من الخسائر على القروض وتقليل الحاجة إلى مخصصات خسائر القروض.

عوائد استثمار أعلى: يمكن أن يؤدي الاقتصاد المتنامي أيضاً إلى عوائد استثمار أعلى للبنوك، حيث تميل قيمة الأوراق المالية والأصول المالية الأخرى إلى الزيادة، وبالتالي يمكن أن يعزز هذا على أرباح البنوك ويحسن أدائها المالي العام.

زيادة المنافسة: من ناحية أخرى، يمكن أن يجتذب الاقتصاد القوي المزيد من المنافسة في القطاع المصرفي، حيث قد يتم إنشاء بنوك ومؤسسات مالية جديدة للاستفادة من بيئة الأعمال المواتية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى الضغط على البنوك الحالية لتقديم أسعار فائدة ورسوم أكثر تنافسية، مما قد يقلل من ربحيتها.

باختصار، على الرغم من عدم وجود علاقة بسيطة بين الناتج المحلي الإجمالي وأداء البنك، يمكن اعتبار الاقتصاد المتنامي بشكل عام عاملاً إيجابياً للبنوك (Cihak وآخرون، 2012)، حيث يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض، وانخفاض حالات التخلف عن سداد القروض، وزيادة عوائد الاستثمار، ومع ذلك يمكن أن تكون المنافسة المتزايدة أيضاً أحد عوامل المخاطرة، والتي تحتاج البنوك إلى إدارتها بعناية لضمان استمرار نجاحها، وفي الأخير وبناء على ما تم استخلاصه من نتائج لهذه الدراسات يتم صياغة الفرضية على النحو التالي:

H10: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجاباً على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

II. الطريقة والإجراءات:

3/ المنهجية

لملاحظة تأثير هيكل الحوكمة على أداء البنوك في البنوك الجزائرية قمنا بجمع معظم بيانات المتغيرات المالية من التقارير السنوية للبنوك من الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2019، مع العلم أن معظم البنوك لم تقم بنشر تقاريرها السنوية خلال هذه الفترة، لذلك لم نتمكن من جمع المعلومات حول مؤشرات الحوكمة إلا بعد التنقل المباشر للإدارات المركزية لهذه البنوك، كما استبعدنا بعض البنوك الأخرى التي ليس لديها بيانات مالية، ثم واصلنا استبعاد البنوك التي تقتصر إلى بعض المؤشرات الأساسية للحوكمة لتتضمن دراستنا النهائية 11 بنكاً، وفي الأخير بعد القيام بجمع البيانات النهائية قمنا باستخدام طريقة Panel Data من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية والتأكد ما إذا كانت الفرضيات التي قمنا بصياغتها صحيحة أم لا.

1.3/ عينة الدراسة والنموذج المستخدم:

1.1.3/ عينة الدراسة

نعتمد في الدراسة التطبيقية على بيانات مالية ومحاسبية مستخرجة من التقارير السنوية للبنوك قيد الدراسة، حيث إقتصرت الدراسة على 11 بنكاً متمثلاً في البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA وبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وبنك البركة وبنك سوسيتي

جينرال الجزائر S.G وبنك فرنسا بنك Fransabank و بنك الخليج العربي AGB والمؤسسة العربية المصرفية ABC والبنك الباريسي الجزائر BNP PARIBAS، وقد شملت مدة الدراسة 10 سنوات ابتداء من الفترة 2010 إلى غاية 2019 وقد كان إختيار هاته البنوك للدراسة حسب ما تمتلكه من أهمية في الإقتصاد الوطني وكذا حسب توفر القوائم المالية والبيانات.

وفي ظل عدم وجود قاعدة بيانات للنشاط المصرفي في الجزائر، تم الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة من تقارير البنوك المحملة على مواقعها الإلكترونية، ومن البيانات المقدمة لمصالح السجل التجاري بالجزائر العاصمة.

2.1.3/ نموذج (panel data): يعد هذا النموذج من بين أهم النماذج الإحصائية خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء والمقصود ببيانات البائل المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو المؤسسات أو الأسر أو السلع...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، وفي هذه الدراسة نستخدم بيانات البائل في دمج بيانات عينة مأخوذة من البنوك الجزائرية السابقة الذكر (Klevmarken, 1989) و (Hsiao, 2003)، ويسمى هذا النموذج الذي نعتمد عليه في هذه الدراسة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث سنقوم فيه بتطبيق الصيغة الرياضية التي توصل إليها (Short, 1979) في قياس أداء البنوك والتي عمل بها كل من (Bourke, 1989)، والباحثين (Molyneux and Thornton, 1992) و (Demirguç-kunt and Huizinga, 1992) (Goddard, 2004) وأخرون (Hassan, 2010) و (Al- Tamimi, 2010) و (Bahyaoui Salwa, 2017).

وهو عبارة عن نموذج خطي يوضح العلاقة بين المتغيرات التابعة والتي تتمثل في الأداء مع مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الحوكمة، ويكون النموذج العام كما يلي:

$$performance_{it} = c + \sum_{j=1}^n (a_j x_{it}^j + \&_{it})$$

$performance_{it}$: هو عبارة عن أداء البنك i في المدة t.

C: يمثل الثابت

x_{it}^j : هو المتغير المستقل للنموذج

a_j : يمثل معامل المتغيرات المستقلة

$\&_{it}$: يمثل مقدار الخطأ العشوائي

III. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

4.3/ نتائج بيانات اللوحة (panel data model)

1.4.3/ نماذج الدراسة:

نماذج الدراسة المتعلقة بتأثير مؤشرات الحوكمة على مؤشرات الأداء هي:

$$Perf = f(ChDG, Cadm, Dua, DurDG, Eff, Maj, SizB, NAg, TIR, GDP)$$

بما أننا نركز في دراستنا على أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المالية المقدرة بثلاث مؤشرات، الأول يمثل الاستخدام الأمثل للموارد الممثل بالعائد على الأصول والثاني يمثل تحقيق أهداف المستثمرين والمتمثل في العائد على حقوق الملكية والثالث يمثل قياس حجم معاملات المؤسسات البنكية والمتمثل في صافي الناتج البنكي، وبناء على ذلك فإن أداء البنك يندرج في ثلاثة نماذج على النحو التالي:

النموذج الأول: يمثل قياس المحددات التي تؤثر على العائد علي الأصول:

$$ROA = f(ChDG, Cadm, Dua, DurDG, Eff, Maj, SizB, NAg, TIR, GDP)$$

النموذج الثاني: يمثل قياس المحددات التي تؤثر على العائد علي حقوق الملكية:

$$ROE = f(ChDG, Cadm, Dua, DurDG, Eff, Maj, SizB, NAg, TIR, GDP)$$

النموذج الثالث: يمثل قياس المحددات التي تؤثر على الناتج الصافي البنكي:

$$PNB = f(ChDG, Cadm, Dua, DurDG, Eff, Maj, SizB, NAg, TIR, GDP)$$

2.4.3/ التقدير الأولي للنماذج

إن استخدام السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced Panel Data) تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث عبر الزمن (خلال فترة الدراسة 10 سنة) من جهة ومن جهة أخرى يأخذ الخصائص المختلفة لكل بنك في العينة.

- نموذج التأثيرات الثابتة: (fixed effects model) يأخذ بعين الاعتبار الآثار الخاصة لكل بنك، أي الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس (unobserved heterogeneity) بين البنوك والذي يفترض أن يكون ثابت.

- نموذج التأثيرات العشوائية: (Random-effects model) خلافا لنموذج الآثار الثابتة أي أن الأساس المنطقي لإستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، هو أن التباين بين البنوك غير مرتبط بالمتغير التابع أو المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

جدول (2.3): تأثير مؤشرات الحوكمة على أداء البنوك

نموذج التأثيرات العشوائية						نموذج التأثيرات الثابتة						المتغيرات
PNB		ROE		ROA		PNB		ROE		ROA		
Prob	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	Pro	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	
0.57	2.23	0.72	− 0.002	0.23	0.001	0.18	6.22	0.75	0.002	0.49	0.0008	ChDG
0.4	1.84	0.14	0.005	0.62	− 0.0002	0.37	2.3	0.18	0.005	0.85	− 0.0001	C− adm
*0.08	14.03	0.78	0.003	**0.01	−0.004	0.11	16.35	0.42	0.01	0.81	− 0.0006	Dua
**0.02	−3.84	**0.04	− 0.006	0.37	− 0.0003	0.01	−5.69	0.02	−0.007	0.39	− 0.0004	DurDG
0.21	0.52	**0.02	0.001	**0.01	0.0002	0.28	0.47	0.03	0.001	0.004	0.0003	Eff
0.38	−29.1	0.26	−0.08	**0.005	−0.01	0.2	666	0.04	161	0.08	23.36	Maj
0.86	0.03	0.73	−9.87	0.82	−1.05	0.64	0.08	0.76	8.87	0.83	1.05	NAg
0.87	−0.46	0.6	0.002	0.13	− 0.0009	0.6	−1.6	0.88	0.0007	0.3	− 0.0008	SizB
*0.09	−0.66	*0.07	− 0.001	**0.003	− 0.0003	0.03	−0.9	0.02	−0001	0.01	− 0.0002	TIR
0.16	3.77	0.56	0.002	*0.05	0.001	0.05	5.63	0.31	0.004	0.14	0.001	GDPG

ملاحظة: يعرض هذا الجدول نتائج تقديرات المعادلات الثلاثة من خلال تطبيق بيانات panel data model على العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE، الناتج الصافي البنكي PNB كمتغيرات تابعة، تقدم الانحدارات 10 متغيرات مستقلة تعبر عن فعالية الحوكمة في البنوك الجزائرية، المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية التي تقل فيها قيمة prob عن 5% تم فيها وضع علامة (**) وعندما تقل عن 10% نضع علامة (*).

- الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية باستخدام Hausman test من أجل اختيار النموذج الملائم لدراستنا والمفاضلة ما بين أحد النموذجين في كل متغير من متغيرات الأداء في البنوك، سوف نقوم بإجراء الاختبار الذي يسمح لنا باختيار النموذج الأمثل بينهما وهو اختبار hausman، فإذا كانت نتيجة الاختبار في قيمة prob أقل من 0,05 فهذا يعني أنه سيتم رفض فرضية التأثيرات العشوائية واختيار نموذج التأثيرات الثابتة، وفي حالة العكس يتم قبول فرضية التأثيرات العشوائية، وعليه سنقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية

H1: نموذج التأثيرات الثابتة

الجدول (2.4): نتائج اختبار Hausman

المتغيرات	CaR	LiR	CrR
Prob	1.000	1.000	1.000
Chi-Sq. Statistic	10	10	10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المعنوية الإحصائية **prob** بالنسبة لكل النماذج أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0، وبالتالي نختار نماذج التأثيرات العشوائية لكل المتغيرات من أجل التحليل.

3.4.3/ تحليل النتائج

أولاً: نموذج التأثير العشوائي لمتغيرات الحوكمة على العائد على الأصول (ROA)

استخدمت الدراسة نموذج التأثيرات العشوائية لتحليل تأثير متغيرات الحوكمة على أداء البنوك الجزائرية متمثلة في العائد على الأصول، ومن خلال نتائج نموذج التأثير العشوائية نجد أنه لم يكن لمؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر أقدمية المدير العام في البنك، ومؤشر نسبة الزيادة في عدد الوكالات المصرفية وكذا حجم البنك أي دلالة إحصائية.

في وحين وجدت الدراسة أن تغيير المدير العام كان له تأثير إيجابي ولكن ليس معنوياً على الأداء بحيث يشير هذا إلى أن تغيير المدير العام قد يكون له بعض التأثير على العائد على الأصول البنك، فقد يكون لعوامل الحوكمة الأخرى تأثير أقوى.

كما كان لمؤشر الازدواجية تأثير سلبي قوي وهام على العائد علي الأصول، مما يشير إلى أن البنوك التي يكون فيها المدير العام ليس هو نفسه رئيس مجلس الإدارة تميل إلى الأداء الأفضل وهذا يسلط الضوء على أهمية تجنب الازدواجية وتعزيز كفاءة العمليات داخل القطاع المصرفي

أيضاً بالنسبة لزيادة في عدد الموظفين تأثير إيجابي قوي وهام على العائد علي الأصول، مما يشير إلى أن زيادة عدد الموظفين يمكن أن يؤدي إلى زيادة في العائد علي الأصول البنك

ووجدت الدراسة أن نسبة أكبر مساهم في البنك كان لها تأثير سلبي قوي وكبير على العائد علي الأصول يشير هذا إلى أن وجود مساهم مسيطر في البنك قد يكون له تأثير سلبي على زيادة في العائد علي الأصول، وربما يرجع ذلك إلى المشكلات المتعلقة بالرقابة واتخاذ القرار.

أخيراً، كان لمؤشر سعر الفائدة الحقيقي تأثير سلبي قوي وهام على العائد علي الأصول، مما يشير إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على العائد علي الأصول البنك من ناحية أخرى كان لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي قوي، ولكن ليس بشكل كبير على الأداء، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي الكلي قد يكون له بعض التأثير على أداء البنك.

بشكل عام تقدم الدراسة رؤى مهمة حول تأثير الحوكمة على العائد علي الأصول في البنوك الجزائرية.

ثانياً: نموذج التأثير العشوائي لمتغيرات الحوكمة على العائد على حقوق الملكية (ROE)

بناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق نموذج الآثار العشوائية لتأثير مؤشرات الحوكمة على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية، نتحصل على ما يلي:

مؤشر أقدمية المدير العام ذو دلالة إحصائية وقيمة المعامل فيه تدل على أن له تأثير سلبي قوي على العائد على حقوق الملكية، وهذا يدل على أن وجود مدير عام ذو أقدمية في البنك محل الدراسة يمكن أن يقلل من عائدات البنك، أما بالنسبة لمؤشر معدل الزيادة في عدد العمال فهو أيضاً ذو دلالة إحصائية من خلال النتائج المتحصل عليها، وله تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني أن زيادة عدد العاملين في البنك يمكن أن يحقق عائدات أكبر خاصة عند إختيار العاملين ذوي الكفاءة، أما في ما يخص باقي متغيرات الحوكمة فكل نتائجها المتوصل إليها في جدول بيانات اللوحة (panel data) ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي لا يمكنها أن تؤثر على العائد على حقوق الملكية.

أما فيما يخص المتغيرات الخارجية المتعلقة بالإقتصاد الكلي فقد كان لسعر الفائدة الحقيقي دلالة إحصائية ومعامله سلبي، مما يشير إلى أن سعر الفائدة الحقيقي له تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الخام كان معامل إيجابي، لكنه لم يكن ذا دلالة إحصائية، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الخام قد لا يكون له تأثير كبير على العائد على حقوق الملكية.

ثالثاً: نموذج التأثير العشوائي لمتغيرات الحوكمة على الناتج البنكي الصافي (PNB)

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال تأثير متغيرات الحوكمة على صافي الناتج البنكي، فإن هناك ثلاث مؤشرات ذات دلالة إحصائية، أولاً مؤشر الإزدواجية فإن له معامل إيجابي، مما يشير إلى أن البنوك التي تنتهج إدارة المدير المزدوجة لديها تأثير إيجابي على صافي الناتج المصرفي، ثانياً مؤشر أقدمية المدير العام له معامل سلبي وهام، مما يشير إلى أنه كلما كان المدير العام يقضي أبرد مدة في البنك محل الدراسة كلما أثر ذلك تأثيراً سلبياً على صافي الناتج المصرفي.

يعتبر معامل مؤشر تغير المدير العام موجباً، لكنه ليس ذا دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن تغيير المدير العام ليس له تأثير كبير على صافي الناتج المصرفي وبالمثل فإن مؤشر عدد أعضاء مجلس الإدارة له معامل إيجابي ولكنه ليس ذا دلالة إحصائية، مما يعني أن عدد أعضاء مجلس الإدارة ليس له تأثير كبير على صافي الناتج المصرفي، أما بقية المتغيرات المتعلقة بالحوكمة فكانت نتائجها في بيانات اللوحة ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني ذلك أنها مؤشرات لا تؤثر على صافي الناتج البنكي.

أما فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإن مؤشر معدل الفائدة الحقيقي ذو دلالة إحصائية وقيمة معامل سلبية، مما يشير إلى أن الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى الانخفاض في صافي الناتج المصرفي وبالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي له معامل إيجابي، لكن ليس له دلالة إحصائية، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له تأثير على صافي الناتج المصرفي.

في الأخير تم تحليل تأثير مؤشرات الحوكمة على الأداء في البنوك الجزائرية باستخدام ثلاثة متغيرات للأداء: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي الناتج المصرفي، وذلك باستخدام نموذج بيانات اللوحة (التأثيرات العشوائية)، حيث وجدت الدراسة أن للازدواجية أثراً سلبياً قوياً ودالاً إحصائياً على العائد على الأصول، إلا أنها ذات دلالة إحصائية وأثر إيجابي قوي على صافي الناتج المصرفي وكان لمعدل الزيادة في عدد العاملين تأثير إيجابي قوي ودلالة إحصائية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكان أيضاً لسعر الفائدة الحقيقي تأثير سلبي قوي ودلالة إحصائية على العائد على الأصول وصافي الناتج المصرفي، ولكن كان له تأثير سلبي ودلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية، كما كان لفترة إدارة المدير في البنك قيد الدراسة تأثير سلبي قوي ودلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية وصافي الناتج المصرفي، وكان للناتج المحلي الإجمالي تأثير هام إحصائياً وإيجابياً على العائد على الأصول.

IV. الخلاصة:

بناءً على نتائج التحليل، يوصى بأن تعطي البنوك الجزائرية الأولوية لخفض مؤشر الازدواجية وزيادة معدل الزيادة في عدد الموظفين، حيث أن لكليهما تأثير إيجابي كبير على صافي الدخل المصرفي بالإضافة إلى ذلك، يشير التأثير السلبي لأكبر مساهم في البنك على العائد على الأصول إلى أن البنوك يجب أن تفكر في تنويع قاعدة مساهميتها علاوة على ذلك، فإن التأثير السلبي لأقدمية المدير العام على العائد على حقوق الملكية وصافي الدخل المصرفي يشير إلى أهمية المراجعة الدورية وتقييم أداء المناصب الإدارية العليا، أخيراً يسلط الضوء للتأثير السلبي لمؤشر سعر الفائدة الحقيقي على جميع متغيرات الأداء الثلاثة وذلك لأهمية مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وإدارتها.

V. الهوامش والإحالات:

- -Adams, R.B., 2012. Governance and the financial crisis. Int. Rev. Finance 12 (1), 7-38.

- -Adusei, M. (2011). Board structure and bank performance in Ghana. *Journal of Money, Investment and Banking*, 19(1), 72-84.
- -Agoraki, M.E.K., Delis, M.D., Staikouras, P.K., 2010. The effect of board size and composition on bank efficiency. *Int. J. Bank. Account. Finance* 2 (4), 357-386.
- -Al-Manaseer, M. F. A., Al-Hindawi, R. M., Al-Dahiyat, M. A., & Sartawi, I. I. (2012). The impact of corporate governance on the performance of Jordanian banks. *European Journal of Scientific Research*, 67(3), 349-359.
- -Akhtar, M. F., & Ali, K. (2018). Impact of internal and external factors on banks' profitability: Empirical evidence from Pakistan. *Banks and Bank Systems*, 13(4), 19-27.
- -Anam, O., & Rahman, M. A. (2017). Impact of technological innovation on the performance of banking industry: Evidence from Bangladesh. *Journal of Scientific Research and Reports*, 13(3), 1-14.
- -Babatunde, M. A., & Olaniran, O. (2009). The effects of internal and external mechanism on governance and performance of corporate firms in
- -Bahyaoui, S. (2017). Les Déterminants idiosyncratiques de la performance bancaire au Maroc: Analyse sur données de panel. *European Scientific Journal*, 13(13), 57-77.
- -Basel Committee on Banking Supervision. (2015). Corporate governance principles for banks. Basel: Bank for International Settlements.
- -Ben Selma Mokni, R., & Rachdi, H. (2014). Assessing the bank profitability in the MENA region: A comparative analysis between conventional and Islamic bank. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 7(3), 305-332.

- –Booth, J.R., Cornett, M.M., Tehranian, H., 2002. Boards of directors, ownership, and regulation. *J. Banking Finance* 26 (10), 1973–1996.
- –Bourke, P. (1989). Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia. *Journal of Banking & Finance*, 13(1), 65–79.
- Nigeria. *Corporate ownership & control*, 7(2), 330–344.
- –Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2006). *Money, banking, and financial markets* (Vol. 4). McGraw–Hill/Irwin.
- –čihák, M., Demirgüç–Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2012). Benchmarking financial systems around the world. World Bank policy research working paper, (6175).
- –Chen, Y. K., Shen, C. H., Kao, L., & Yeh, C. Y. (2018). Bank liquidity risk and performance. *Review of pacific basin financial markets and policies*, 21(01), 1850007.
- –Clair, R. W. S. (2004). Macroeconomic determinants of banking financial performance and resilience in Singapore (Vol. 38). *Macroeconomic Surveillance Department*, Monetary Authority of Singapore.
- –Claessens, S., Demirgüç–Kunt, A., & Huizinga, H. (2001). How does foreign entry affect domestic banking markets?. *Journal of banking & finance*, 25(5), 891–911.
- –Crespi, R., García–Cestona, M. A., & Salas, V. (2004). Governance mechanisms in Spanish banks. Does ownership matter?. *Journal of Banking & Finance*, 28(10), 2311–2330.

- -Dalton, D.R., Daily, C.M., Johnson, J.L., Ellstrand, A.E., 1999. Number of directors and financial performance: a meta-analysis. Acad. Manage. J. 42 (6), 674-686.
- -Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. The World Bank Economic Review, 13(2), 379-408.
- -Demsetz, H., & Villalonga, B. (2001). Ownership structure and corporate performance. Journal of corporate finance, 7(3), 209-233.
- -Financial Stability Board. (2015). Principles for sound compensation practices: Implementation standards. Basel: Bank for International Settlements.
- -Fogelberg, L., & Griffith, J. M. (2000). Control and bank performance. Journal of Financial and Strategic Decisions, 13(3), 63-69.
- -Fofack, H., & Ndikumana, L. (2005). Governance and bank performance in developing countries. Journal of Banking & Finance, 29(1), 83-102.
- -Galal, M., 2017. Corporate governance and banks' performance: evidence from Egypt. Asian Econ. Finan. Rev. 7 (12), 1326-1343.
- -Greenlaw, D., Hamilton, J. D., Hooper, P., & Mishkin, F. S. (2013). Crunch time: Fiscal crises and the role of monetary policy (No. w19297). National Bureau of Economic Research.
- -Georgopoulos, A. and Maroglou, A. (2018). Determinants of Bank Profitability: Evidence from the Greek Banking Sector. International Journal of Financial Studies, 6(3), 64.

- -Goddard, J., Molyneux, P., & Wilson, J. O. (2004). The profitability of European banks: a cross- sectional and dynamic panel analysis. The Manchester School, 72(3), 363-381
- -Hassan Al-Tamimi, H. A. (2010). Factors influencing performance of the UAE Islamic and conventional national banks. Global Journal of Business Research, 4(2), 1-9.
- -Haw, I.-M., Ho, S., Hu, B., Wu, D., 2010. Concentrated control, institutions, and banking sector: an international study. J. Bank. Financ. 34, 485-497
 - hsiao (2003). Analysis of Panel Data, 2nd edition, Econometric Society Monograph No. 36. Cambridge University Press, New York.
- -Isik, I., & Hassan, M. K. (2002). Technical, scale and allocative efficiencies of Turkish banking industry. Journal of Banking & Finance, 26(4), 719-766
- -Jensen, M., 1993. The modern industrial revolution: exit and failure of internal control systems. J. Finance 48 (3), 831-880.
- -Klevmarken, A. (1989). Modelling labor supply in a dynamic economy (No. 247). IUI Working Paper.
- -LIPTON, Martin et LORSCH, Jay W. A modest proposal for improved corporate governance. The business lawyer, 1992, p. 59-77.
- -Mamatzakis, E., Bermpei, T., 2015. The effect of corporate governance on the performance of US investment banks. Finan. Markets, Inst. Instruments 24 (2-3), 191-239.
- -Manini, M.M., Abdillahi, U.A., 2015. Corporate governance mechanisms and financial performance of commercial banks in Kenya. IOSR J. Bus. Manag. 17 (3), 25-40.

- –Mejdoub, M., Fonteles, L., BenAmar, C., & Antonini, M. (2008, June). Fast indexing method for image retrieval using tree-structured lattices. In 2008 international workshop on content-based multimedia indexing (pp. 365–372). IEEE.
- –Mendes, V., & Abreu, M. (2003). Do macro-financial variables matter for European bank interest margin and profitability? 2nd CIEF Workshop, European Integration and Bank Efficiency
- –Menzies, G.D., Parker, H.M. and Sharma, P. (2020) 'Corporate governance, board characteristics, and firm performance: Evidence from India', Journal of Business Research, 116, pp. 548–562. doi: 10.1016/j.jbusres.2020.06.036.
- –Minton, B. A., Taillard, J. P., & Williamson, R. (2014). Financial expertise of the board, risk taking, and performance: Evidence –from bank holding companies. Journal of Financial and Quantitative Analysis, 49(2), 351–380.
- –Mnasri, K., 2015. Ownership structure, board structure and performance in the Tunisian banking industry. Asian Acad. Manag. J. Account. Finance 11 (2), 57–82.
- –Molyneux, P., & Thornton, J. (1992). Determinants of European bank profitability: A note. Journal of banking & Finance, 16(6), 1173–1178.
- –Mukherjee, K., Dutta, A., & Bandyopadhyay, S. (2021). Impact of corporate governance on financial performance of banks in India: an empirical analysis. International Journal of Managerial Finance, 17(1), 23–46.
- –Ozkan, I., & Kuzucu, N. (2016). The impact of bank-specific and macroeconomic indicators on profitability: Evidence from Turkish banking sector. The Journal of Accounting and Finance, 16(1), 129–139
- –Phan, H. T., Hoang, T. N., Dinh, L. V., & Hoang, D. N. (2020). The determinants of listed commercial banks' profitability in Vietnam. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(11), 219–229.

- -Shepperd, J.A., 1993. Productivity loss in performance groups: a motivation analysis. *Psychol. Bull.* 113 (1), 67-81.
- -Short, B. K. (1979). The relation between commercial bank profit rates and banking concentration in Canada, Western Europe, and Japan. *Journal of banking & Finance*, 3(3), 209-219.
- -Shungu, P., Ngirande, H., Ndlovu, G., 2014. Impact of corporate governance on the performance of commercial banks in Zimbabwe. *Mediterr. J. Soc. Sci.* 5 (15), 93-105.
- -Stančić, P., Cupić, M., Obradović, V., 2014. Influence of board and ownership structure on bank profitability: evidence from South East Europe. *Econ Res-Ekon Istraz* 27 (1), 573-589.
- -RANTI, U. O. (2011). CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS: A STUDY OF LISTED.
- -Richelme, J., & Casu, J. P. (2006). Apport de la nouvelle céramique IPS e. max dans les plans de traitement esthétiques. *Stratégie Prothétique/J. Richelme, JP Casu.*-2006, 6(5), 325-37.
- -Ross, D. G. (2010). The "dominant bank effect:" How high lender reputation affects the information content and terms of bank loans. *The Review of Financial Studies*, 23(7), 2730-2756.
- -Samuelson, P. A. (1945). The effect of interest rate increases on the banking system. *The American economic review*, 35(1), 16-27.
- Sarkar, J., & Sarkar, S. (2018). Bank ownership, board characteristics and performance: Evidence from commercial banks in India. *International Journal of Financial Studies*, 6(1), 17.

- -Spong, K. (1996). Narrow banks: an alternative approach to banking reform. *Stability in the Financial System*, 360–384.
- Sun, J., & Liu, G. (2014). Audit committees' oversight of bank risk-taking. *Journal of Banking & Finance*, 40, 376–387.
- -Tanna, S., Pasiouras, F., Nnadi, M., 2011. The effect of board size and composition on the efficiency of UK banks. *Int. J. Econ. Bus.* 18 (3), 441–462.
- -Tola, M. and Ayhan, B., 2017. The impact of interest rate risk on bank performance: Evidence from the Turkish banking sector. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 5(8), pp.178–193.
- -Tomar, S., & Bino, A. (2012). Corporate governance and bank performance: evidence from Jordanian banking industry. *Jordan journal of business administration*, 8(2), 353–372.
- -Wasiuzzaman, S., & Tarmizi, H. A. B. A. (2010). Profitability of Islamic banks in Malaysia: an empirical analysis. *Journal of Islamic economics, banking and finance*, 6(4), 53–68.